



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثالثة – العدد العاشر – أكتوبر 2019

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

الأبعاد الثقافية والتنمية لقضية المواطنة في إيران

رامي شفيق فرحات

باحث في الاجتماع السياسي بمركز دال للأبحاث

يجسد دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصادر في نوفمبر عام 1979، التناقضات الكلية في فضاء الإسلام السياسي الذي يركز على كونه يتضمن الحلول الناجزة لكافة المشكلات والمعضلات، في أرجاء المعمورة، وكذا ما تنتجها نظرية ولاية الفقيه من سيطرة مطلقة لطبقة رجال الدين، وتحكم من خلال مرجعية شمولية تستمد من التراث الديني الخاص بها كل سمات القداسة والعصمة، وذلك في مقابل فكرة سيادة الشعب والمواطنة، التي قامت عليها وثيقة الدستور، فضلاً عن كونها تضمن حصر مراكز القيادة لهؤلاء الفقهاء، وتصنع قيوداً دينية على الاعترافات والحقوق الأساسية للأفراد، وللمجموعات الإثنية.

بجانب تأثير الجانب السياسي/الثقافي لولاية الفقيه على المواطنة في إيران يعكس نمط التنمية الاقتصادية الموجه سياسياً شكلاً من أشكال التمييز العرقي والديني والمناطقي، بل إنَّ الدولة تنهج سياسات اقتصادية لإفقار وإضعاف الأطراف التي تتمركز بها الجماعات غير الفارسية التي سبق وتم تصنيفهم كرعايا من درجات أقل، بل تم النظر إليهم في بعض الأحيان بوصفهم أعداءً ومتمردين، وهو الأمر الذي ترك أثره على الدور السلبي للدولة في إقرار العدالة ورعاية الحقوق المتساوية للمواطنين.

كلا السياسات الثقافية والتنمية التي تبناها النظام في إيران جسداً جانبيين من جوانب أزمة المواطنة في إيران، بوصفهما تكريساً لخطاب الهوية ذي النزعة الدينية من جانب، وانعكاس لهيمنة رجال الدين ومؤسسات الدولة ذات الطابع الأيديولوجي على مصادر الثروة من جانب، وهذين الجانبين ستحاول الدراسة بحث أبعاد تأثيرهما وتداعياتهما على الدولة الوطنية في إيران، وذلك من خلال العناصر الآتية:

أولاً: إشكاليات المواطنة في إيران

تتأثر قضية المواطنة في إيران بعددٍ من العوامل الداخلية الرئيسية، من أهمها ما يأتي:

1- الطبيعة الدينية للنظام السياسي

يُعد النظام الإيراني نظاماً دينياً بامتياز، وقد بدأت المحاولة الأولى لوضع مسودة الدستور الإيراني بباريس، عندما كان آية الله الخميني يستعد لعودته إلى إيران، حيث كان حسن حبيبي النائب الأول لرئيس الجمهورية مكلفاً بهذه المهمة، وكان عند إقامته بباريس ومعه زمرة من المثقفين الإسلاميين على اتصال وثيق بالخميني، أنجزت المسودة الأولى في نهاية يناير عام 1979، وأُعيد النظر فيها من قبل لجنة تشكلت من خمسة فقهاء، بجانب حسن حبيبي، إلى أن نُشرت المسودة الأولى للدستور في منتصف يونيو عام 1979.

بدايةً، لم تُظهر المسودة الأولى ميلاً نحو نظرية ولاية الفقيه، بينما لم تخصص مراكز ثابتة للفقهاء الشرعيين، بيد أن الخميني شرع بعد ذلك في التحول نحو مبدأ ولاية الفقيه المطلقة عبر إجراء تعديلات عقائدية وأيديولوجية، في سياق تمرير قراءته السياسية والسلطوية حتى يكون بمقدوره القبض على زمام الحكم، ووضع هيمنته ورؤيته الشاملتين، وهو الأمر الذي اكتمل وتبلور بصورة نهائية بعد وفاة الخميني بإجراء تعديلات دستورية في عام 1989 أقرت بولاية الفقيه المطلقة⁽¹⁾.

أسست ولاية الفقيه لما يمكن توصيفه سياسياً بثيوقراطية الدولة في إيران، منذ اللحظة التي ظهر فيها "الطرح" الخميني، في مسار التاريخ الذي عبر منه إلى الحكم

وتدشين الثورة في إيران، ومعه طفت أزمة المواطنة في الدولة الإيرانية الحديثة إلى السطح بقوة، وظهر مأزق تعيين ماهيتها وسبل ممارستها في ظل ولاية الفقيه، بالإضافة إلى أزمتها الأصلية المرتبطة بمدى ما تعانيه داخل إيران، الذي يتصف بتعدد قومياته وأعرافه وأديانه، وما يترتب على ذلك من تنوع في الأبعاد الثقافية والتنمية، التي تتموضع على أطراف المواطنة وأزمة القوميات، غير الفارسية؛ ولا سيما العربية، والكردية، والبلوشية، والتركمانية، والأذرية.

لقد طرحت طبيعة النظام الديني القائم إشكالية دمج تلك القوميات في هوية واحدة، تخضع لاعتبارات العدل والمساواة، في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، بغض النظر عن الانتماءات المذهبية والعرقية، وتحديدًا في ظل دستور طائفي يرتكز على حصر كافة السلطات والحقوق داخل العقيدة الشيعية، وأصحاب المذهب الأثني عشري، دون غيرهم من أبناء المجتمع الإيراني.

2- الطبيعة التعددية للمجتمع

ليست هناك إحصاءات رسمية للتركيبة الاجتماعية التعددية في إيران، على الرغم من أن إيران تتسم بتعددية قومية وعرقية إذ يصل عدد مكوناتها القومية إلى ستة هي: الفارسية، والعربية، والكردية، والبلوشية، والتركمانية، والأذرية.

يعد الأذربيجانيون هم أكبر أقلية عرقية في إيران، ويبلغ عددهم 12 مليون نسمة على الأقل. لكن تشير بعض التقديرات إلى أن عددهم يصل إلى قرابة 20 مليون شخص في إيران أي ما يقرب من ربع السكان، ولغتهم التقليدية أقرب إلى التركية من الفارسية، ومعظمهم من المسلمين الشيعة.

بالنسبة للأكراد، فيبلغ إجمالي عددهم حوالي 8 ملايين، يمثلون حوالي 10 % من سكان إيران، يقيم معظم الأكراد الإيرانيين في المناطق الجبلية المتاخمة لتركيا والعراق، خاصة في محافظتي كردستان وكرمانشاه. تضم أذربيجان الغربية وحمدان وإيلام وخراسان الشمالية ولورستان مجتمعات كردية. الغالبية مسلمون سنة، على الرغم من أن بعضهم من الشيعة أو ينتمون للجماعات الصوفية أو اليهود.

أما البلوش فيتراوح عددهم بين 1,5 مليون و2 مليون في إيران، وهم جزء من قومية يبلغ عددها حوالي 10 ملايين نسمة منتشرين في دول إيران وباكستان وأفغانستان، والبلوش معظمهم من المسلمين السنة، مما ساهم في توتر مع الحكومة الشيعية في إيران، يعيش البلوشيون في جنوب شرق إيران القاحلة، وهي منطقة ضعيفة التطور مع محدودية فرص الحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والإسكان.

وبشأن العرب فإنهم يشكلون 2% من إجمالي سكان إيران ويبلغ عددهم أكثر من 1,5 مليون. لقد واجهوا المزيد من القمع والتمييز وتعاني هذه المنطقة من التهميش على الرغم من احتياطيات النفط الكبيرة في المنطقة والصناعات الزراعية وبناء السفن والتصنيع والبتروكيماويات، ويقيم العرب بشكل رئيس على طول الحدود مع العراق في مقاطعة خوزستان جنوب غرب إيران، ومعظمهم من المسلمين الشيعة، بجانب أقلية سنية، وأعداد أقل من اليهود والمسيحيين الناطقين بالعربية.

وأخيراً هناك اللور وهي مجموعة عرقية يبلغ عددهم حوالي 4,8 مليون نسمة، وأغلبيتهم من المسلمين الشيعة، ويقومون بشكل رئيس في الجبال على طول الحدود الغربية مع العراق. يعيش معظم اللور في مقاطعات لورستان، بختياري، كوجيلويه، وبوير أحمد وتعيش أعداد أقل في خوزستان وفارس وإيلام وحمدان وبوشهر، ويتحدثون لغة شفوية مشابهة للغة الفارسية⁽²⁾.

وفيما يخص التعددية الدينية فهناك الإسلام الذي هو دين الأغلبية، لكن ينتمي أغلب أنصاره إلى المذهب الشيعي وبعضهم إلى مذهب أهل السنة وبين كل قومية هناك من يعتنق المذهب الشيعي ومن يعتنق المذهب السني، بالإضافة إلى الإسلام يوجد المسيحيون، ويتوزعون بين عدة قوميات كالأرمن، الذين يقطنون طهران وأصفهان وأذربيجان الغربية، والآشوريون: الذين يقطنون حول بحيرة أرومية.

أما بالنسبة لليهودية فيتركز أتباعها في أصفهان، ويزد، وشيراز، وطهران، وهمدان، وكما توجد ديانات أخرى كالزردشتية، ويعيش معتقوها في طهران وكرمان وأصفهان وهمدان، وأخيراً هناك البهائية، وتعد الدولة الإيرانية البهائيين تهديداً كبيراً، وتعترف إيران باليهودية والمسيحية، وتعد أتباعها أهل كتاب شرعيين لهم كتبهم المقدسة وقياداتهم الدينية ومنظماتهم ومدارسهم وأماكن عباداتهم⁽³⁾.

تبرز الطائفة السنية في إيران، بوصفها من بين أكبر الأقليات الدينية في إيران، إذ يبلغ عددهم حوالي خمسة عشر مليون نسمة من سكان إيران البالغ عددهم ثمانين مليون نسمة، وهي أكبر أقلية دينية في البلاد، يحظى هؤلاء السنة، المحرومون من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بقليل من الاهتمام نسبياً مقارنةً بالأقليات الأخرى ويتركزون في المناطق الحدودية من بلوشستان في الجنوب الشرقي إلى كردستان في الشمال الغربي إلى الخليج العربي في الجنوب، وتتميز عن غيرها بالتنوع القومي؛ إذ إنها تتكون من قوميات أخرى، كالبلوشية والتركمانية، وهما من الأقليات الكبيرة نسبياً⁽⁴⁾.

جغرافياً، تتمركز معظم القوميات الإيرانية على الأطراف وقرب الحدود مع الدول الأخرى، وقد أسهم هذا الواقع الجغرافي في التأثير على وحدة وتماسك الدولة عبر

حقب تاريخية مختلفة، وأسهم في انجذاب مكوناتها لانتماءات قومية ومشروعات هوياتية عابرة للحدود، ولدى هذه الأقليات وغيرها طموحات ومشروعات قومية في تأسيس مشروعاتها الخاصة، خصوصاً في غياب المشروع الوطني الثقافي والتنمية الذي كان يمكن أن يسهم في دمج هذه المكونات بعيداً عن الطائفية والمذهبية والتشردم. إجمالاً، يمكن القول إن الخريطة الاجتماعية في إيران تتصف بالتعقيد؛ إذ منح النظام السياسي في إيران الطاقة والقدر الكافيين من الإيجابية في منع المكونات الاجتماعية من التفاعل فيما بينها، أو ممارسة كافة حقوقها السياسية والاجتماعية، فضلاً عن محاولات تلك الطوائف مقاومة السياسات التمييزية والإقصائية ضدهم.

3- الدستور وحقوق المواطنة

حرم الدستور المسلمين السنة والأقليات العرقية غير الشيعية من حق رئاسة الدولة بنص المادة 115، التي تشترط في رئيس الدولة أن يكون مؤمناً بمبادئ الثورة الإيرانية ومعتقاً للمذهب الرسمي للبلاد، التي قرنت في الوقت ذاته بين التشيع وجنسية الرئيس وانحداره من أصل إيراني⁽⁵⁾.

لا تتمتع الأقليات الإيرانية بحق إدارة شؤونها الذاتية ولا تتمتع بسلطة اتخاذ قرار بشأن أوضاعها، ويعود ذلك إلى ضعف تمثيلها داخل مؤسسات الدولة، حتى في الأقاليم والمحافظات التي تمثل فيها أياً من هذه الأقليات أغلبيةً سكانية⁽⁶⁾.

وإجمالاً، يمكن القول إن النظام الإيراني استطاع أن يحكم قبضته على هذا التنوع، من خلال فرض المذهب الإثني عشري المنضوي تحت مبدأ ولاية الفقيه، بالإضافة إلى التلاعب بالتقسيمات الديموغرافية للبلاد، وأتباع سياسة إفقار الأقليات، غير الفارسية، ومنع العرب من التحدث بلغتهم، ومنعهم من ارتداء الزي المحلي الخاص بهم، وصولاً إلى حرمان السنة من بناء مساجد خاصة بهم، في العاصمة طهران، فضلاً عن استخدام آلة البطش وتنفيذ أحكام الإعدام بحق معارضين للنظام⁽⁷⁾، في تجنّ واضح وصريح على نصوص الدستور، وعلى أبسط حقوق المواطنة.

4- تأثيرات ولاية الفقيه على المجال العام

يُعدّ واقع الحراك السياسي في المجتمع الإيراني، أثناء وبعد الثورة، من بين الأمور المهمة التي تشتبك مع مسار انفراد أنصار ولاية الفقيه بالحاكمية، وتُقدم تفسيراً واقعياً لتأميم الخميني للمجال العام السياسي.

فبعد فترة قصيرة من انتصار الثورة كانت الساحة السياسية الإيرانية تشهد نمواً كبيراً للأحزاب السياسية والمنظمات، ويمكن القول إن القوى السياسية في تلك الفترة

كانت تقوم على محورين أساسيين هم: اليمين واليسار، الديني والعلماني. في هذه المرحلة كان الإسلاميون التقليديون، ولاسيما رجال الدين المؤيدين للخميني، من بين القوى التي استطاعت استثمار حواضنها الاجتماعية، ورأسمالها الرمزي في جذب التأييد الشعبي، بهدف الحصول على الشرعية، والحصول على السند المعنوي والجماهيري، وعبر توظيف بعض المناسبات الدينية كان يتم توصيل رسالتها السياسية إلى الجماهير⁽⁸⁾.

في هذه الأوضاع برزت أمام القوى الإسلامية الفرصة كي تكون الأقدر على مخاطبة الجماهير، وكان لطبيعة الشعارات التي تطرحها، وقدرتها على كسب الناس، أثرها في إيجاد تحالف ضمني بين قوى المعارضة التي أطاحت بالشاه، وقد عمد الخميني إلى عدم التركيز على تأليف حكومة دينية في تلك الفترة، وإنما ركز شعاراته وخطابه السياسي على إيجاد عقيدة ضد الشاه وألوية قصوى لمواجهة هذا الأمر الذي مهد مرحلياً لبناء التحالفات بين مختلف المجموعات حتى المتخاصمة منها.

وتأسس مجلس الثورة في باريس بقرار من الخميني، وعيّن سلطاته وموعد انعقاده بينما صاغ الخطوط السياسية الرئيسة والأهداف العامة التي ستنتقل إليها وتسعى نحو تحقيقها وإتمامها، كان الخميني صاحب الكلمة الأخيرة في الإجراءات التكتيكية والإستراتيجية المتخذة كما فعل أثناء وضع أسس الدستور، والمحاكم الثورية، وقام بتعيين القضاة بنفسه، ومنح المحاكم سلطات مطلقة.

أعلن الخميني في يناير عام 1988 أن للدولة الإسلامية الحق في أن تتجاهل التعاليم الإسلامية، عندما تمرر القرارات وتسن القوانين، وأن المبدأ الوحيد الذي ينبغي إتباعه هو الذي يكون لصالح استمرار النظام الحاكم، وفي المرسوم نفسه، أشار الخميني إلى أن قرار الحكومة مستتب من السيادة المطلقة لنبي الله، وأن تلك أحكام إلهية، حتى ولو أن ثمة إجراء في مصلحة الدولة، سيؤول إلى أن يلغى كل التعاليم الإسلامية الأخرى حتى الصلاة والصيام والحج⁽⁹⁾.

شكل الخميني في السادس من فبراير عام 1988 هيئة تتولى تقويم ما هو في مصلحة الدولة، وقد انتخب الخميني أعضاء هذا المجلس، وكذلك حدد مهماتهم وصلاحياتهم وأعطى مجمع التشخيص سلطة اتخاذ القرار النهائي في المسائل المتنازع بشأنها، وبالإضافة إلى ذلك فقد امتلك المجلس الجديد الإذن؛ بهدف سنّ التشريع بمبادرة منه بمعزل عن البرلمان ومجلس صيانة الدستور⁽¹⁰⁾.

لم يكن في دستور الجمهورية الإسلامية أي نص يُشير إلى مجمع كهذا، ولكنه كان بلورة لمبدأ حصر الحكم عند الفقهاء ورجال الدين، وكان الخميني يمثل ذلك حينها.

إنَّ نظرية ولاية الفقيه في نسختها الخمينية تمثل صورةً مطلقة، تتبلور في أنَّ الخميني أو من يخلفه في منصبه، كمرشد للثورة الإسلامية في إيران، هو المسؤول عن كافة المسلمين في العالم، وطاعته واجبة كطاعة الإمام المهدي المنتظر، بوصفه نائبه، ولا يتم تعيين الولي الفقيه عن طريق الانتخابات من قبل الشعب، بل ينتخب من قبل نخبة من الفقهاء، بدرجة آيات الله أيَّ الخبراء، وقال الخميني إنَّ الأدلة التي تدل على وجوب الإمامة هي نفس الأدلة التي تدل على وجوب ولاية الفقيه، وإنها من الأمور الاعتبارية العقلانية، وذلك كجعل القيم للصغار، وأنَّ القيم على الأمة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة، ويمنح الخميني صلاحيات واسعة للولي الفقيه، فيرى أنَّ حكومة ولاية الفقيه هي شعبة من ولاية رسول الله المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج. فالولي الفقيه فوق الدستور، والقوانين الوضعية، وقراراته تُعد قوانين إلهية واجبة التنفيذ⁽¹¹⁾. لذلك، نجد في جمهورية إيران الإسلامية، ورغم وجود رئيس جمهورية، ومجلس برلمان منتخبين من قبل الشعب، إلا أنَّ هؤلاء ليسوا صناع القرارات السياسية المهمة الحقيقيين، بينما أيَّ قرار يتخذه رئيس الجمهورية، أو قانون يصدره البرلمان لا يمكن وضعه موضع التنفيذ إلا بعد أن يوافق عليه الولي الفقيه، ومجلس صيانة الدستور الذي هو الآخر غير منتخب من قبل الشعب، ووظيفته تحديد أهلية المتقدمين للترشح في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ومن أهم الاعتبارات التي ينظر إليها هذا المجلس عند اختيار المرشحين هي ولاء هؤلاء المتقدمين وانسجام أفكارهم وتوجهاتهم مع توجهات النظام الذي يقوده الولي الفقيه بمساعدة هذه المجالس والهيئات⁽¹²⁾.

5- سياسة التهميش والإقصاء

لا يُعد التنوع في أيِّ مجتمع عيباً في ذاته لكنه عامل ثراء في العديد من المجتمعات التي يمكن أن تحقق التعايش والاندماج الوطني، لكنَّ الواقع في إيران يفيد بأنَّ الأقليات والمناطق التي تقطن بها تعاني من شتى عوامل الإهمال المتعمد، والتعسف الأمني والخدمي والتنموي، إذ تُعد من أفقر المناطق الإيرانية وأشدّها تخلفاً، كما أنَّ نسبة البطالة في هذه المناطق مقارنة أيضاً بالمناطق الأخرى هي الأعلى نسبة، ومعدل التنمية الاقتصادية هو الأدنى، بالنسبة لبقية المناطق الإيرانية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز حالات مقاومة، تتشكل على تخوم ذلك القمع والإفقار المتواصلين، وفقدان أيِّ تمثيل مجتمعي وسياسي لهم، والذي يعمق من حالات العزلة والنبذ، ما يدفع تلك الأقليات إلى تشكيل حركات انفصالية ومسلحة، تدافع من خلالها عن هويتها⁽¹³⁾، وهي الظاهرة التي

تعمقت خلال السنوات الأخيرة، ونجم عنها صدمات ومواجهات أمنية مع تلك الأقليات في مناطقهم، ولا سيّما مناطق البلوش.

تأميم المجال من جانب رجال الدين واحتكار العمل السياسي والاجتماعي والثقافي فضلاً عن السيطرة على مفاصل الاقتصاد، في حقيقة الأمر لم يحرم قطاعات واسعة من المواطنين من المشاركة، والتعبير عن ذواتهم وحسب، بل إنه دفع بمجموعات إلى الثورة في مواجهة الدولة في الثمانينيات فيما يعرف بثورة الأقليات، فضلاً عن العديد من الاحتجاجات التي رأت في قيود ولاية الفقيه حرماناً حقيقياً من حقوق المواطنة، كاحتجاجات 1999، واحتجاجات 2009، واحتجاجات 2017، والاحتجاجات الفتوية المتصاعدة ولا سيّما في المناطق المهمشة، واحتجاجات قطاعات من المجتمع كالمرأة، والعمال والطلاب، وسائقي الشاحنات، بل أصبح الجميع يعمل في ظل توجيه سلطوي للقيم الدينية، وبث لخطاب ثقافي موحد، ونمط تنموي رعائي تمييزي، أسهم في خلق فجوات واسعة داخل المجتمع بين النخبة الحاكمة وبقية المواطنين، وبين القومية المهيمنة وبقية القوميات، وبين المذهب الذي يسود، وبقية المذاهب والأديان، في تجل واضح لخلل في بنية الدولة الوطنية، وعدم وقوف مواطنيها أمام القانون على قدم المساواة.

ثانياً: الأبعاد الثقافية والتنموية لقضية المواطنة في إيران

على خلفية إشكاليات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة عوامل بنيوية وعوامل دينية وسياسية، يبرز البُعد الثقافي والتنموي كأحد التجليات التي ارتبطت بنظرية ولاية الفقيه وحكم رجال الدين في إيران، ويمكن الإشارة إلى هذين البُعدين وتفاعلهما على الساحة الإيرانية وتأثيرهما على المواطنة على النحو الآتي:

1- إهدار الحقوق الأساسية وضعف المشاركة والتمثيل

في ظل ولاية الفقيه يمكن القول إن مقومات النفوذ والتأثير في المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي الإيراني تتمحور بالأساس حول المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، والمؤسسات المنضوية تحت ولايته المباشرة، بالإضافة إلى طبقة رجال الدين المحافظين المدعومين تقليدياً من المرشد الأعلى للجمهورية، في سياق طائفي، موغل في التأميم والعنصرية. فرغم وجود انتخابات شعبية ومباشرة لبعض المؤسسات التقليدية وغير التقليدية، كالرئاسة والبرلمان والمحليات وغيرها، فإن من يحظى بالقبول وفرصة شغل هذه المناصب يجب أن يكون من المؤمنين بمبدأ ولاية الفقيه ومن المنسجمين مع سياسة النظام وطبيعته الدينية⁽¹⁴⁾.

وقد نصت المادة الخامسة عشرة بعد المئة من الدستور الإيراني على أنه "يُنْتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذي تتوفر فيهم عددٌ من الشروط، من أهمها؛ أن يكون مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد" (15). يعني هذا الشرط أن النظام السياسي الإيراني نظامٌ طائفي، وليس نظاماً شعبياً، يحظى بدعم كافة أفراد المجتمع، وكذلك حصر تولي المناصب القيادية في أتباع المذهب الجعفري الإثني عشري.

ووفقاً للمادة الثانية عشرة من الدستور الإيراني فإن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير" (16). وهذا يعني أن كل مناصب الدولة سوف تنحصر فقط فيمن يتبع هذا المذهب بالتحديد، ومن ثم فإن أيّاً من أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى وأتباع الديانات الأخرى لا يمكن لهم بأي حال تولي أيٍّ من المناصب رفيعة المستوى في الدولة الإيرانية بما يعني ذلك حصر المجال السياسي العام في إيران في نخبة طائفية معينة دون بقية القوى السياسية مختلفة المشارب والمذاهب والتوجهات الفكرية في البلاد.

كما تضعف مشاركة الأقليات من خلال تقييد حق التنظيم، ونص الدستور نفسه على هذا التقييد في المادة (26) من الدستور التي تنص على عدم جواز إنشاء الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، إلا على الأقليات الدينية المعترف بها، فضلاً عن وضع معايير فضفاضة كعدم التناقض مع أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية، بما يتيح للسلطة تقييد حق التنظيم أمام الأقليات (17).

إن المادة 26 نصت على السماح بتكوين الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسيّة وأنها تتمتع بالحرية، بما فيها ما يخص الأقليات الدينية، ولكن «بشرط ألا تتناقض مع الوحدة الوطنيّة وأسس الجمهوريّة الإسلاميّة والقيم الإسلاميّة». كما نصت المادة 27 على جواز عقد الاجتماعات العامّة وتنظيم المسيرات على ألا تكون «مخلّة بالأسس الإسلاميّة»، وهذه الحقوق كلها بقيت نظريّة وأفرغت من مضمونها حتى في ظل القوانين التي أقرت فيما بعد، فعلى سبيل المثال الإطار القانوني للمشاركة السياسية غير عادل والنظام الانتخابي في إيران لا يفي بالمعايير الديمقراطية الدولية، والحق في التنظيم والتجمع مصادر من جانب الدولة، ولا يسمح به إلا للموالين فقط، وليست هناك حرية في التعبير ولا وجود حقيقي للحريات النقابية.. الخ. كما أن حقوق الأقليات وكل ما يتعلق بالمواطنة الكاملة ومشاركة المرأة جاء ملتبساً، لتأتي القوانين الناظمة فيما بعد وتضع حدوداً ضيقة لمشاركة الأقليات غير المسلمة في الدولة، ولتنتقص إلى أبعد الحدود من

المشاركة السياسية للمرأة، ولتقلص المشاركة والحقوق لأبناء المذاهب الإسلامية غير الجعفرية في الحكومة والقرار السياسي⁽¹⁸⁾.

2- تكريس الطائفية وفرض الهوية الدينية والقومية على المجتمع

لا شك تُعد المؤشرات الثقافية والدينية والعرقية من أهم الدلالات التي تُسهم في منح مؤشرات حول مدى التكامل القومي لأيّ دولة أو أيّ مجتمع، انطلاقاً من ضرورة التجانس في تلك المؤشرات ونتائجها، إذ تمنح التناغم لهوية الدولة والمجتمع، وبالتالي، يبدو المجتمع في حالة القوة كلما تضاءلت التباينات وانحسرت التفاوتات.

وقد هيمن الخطاب السياسي في إيران منذ لحظة الثورة في 1979، على جميع مناحي الحياة والفضائين العام والخاص، وعمل على توسيع دائرة ذلك ليتجاوز معطيات الجغرافيا السياسية لبلاده، ويؤسس خطاباً طائفيًا يتبلور عنده النظام السياسي، ومَن يمثله من طبقة رجال الدين، داخل حدود الهوية الإيرانية، التي لا تُقر ولا تعترف سوى بالنمط الطائفي الشيعي، وتكرس ذلك من خلال مواد ونصوص الدستور الإيراني، الذي يبرز تقديس المذهب الجعفري، ومن يتبعه من المواطنين، الأمر الذي شكل من ذلك سلطة داخل المجتمع، استحالت معها فرص تحقيق الاندماج والتكامل بين كافة مكونات المجتمع الإيراني⁽¹⁹⁾.

وتلعب الدولة دوراً في تكريس الهوية الدينية للدولة انسجاماً مع أيديولوجيا الحكم التي يتبناها رجال الدين، وبجانب المذهب الشيعي الذي تتبناه الدولة، صار تمكين "الفارسية" سياسةً إيرانيةً رسميةً معلنة، ولاسيما في العقدين الأخيرين، وتحديدًا منذ فترة الرئيس الأسبق، محمد خاتمي، الذي أكد أكثر من مرة، خلال فترتي رئاسته على أولوية وخصوصية "الفارسية"، ليست كلفة فحسب، وإنما كحضارة وقومية. وهو التوجه الذي تمثله وتبناه خلفاؤه، ولا سيّما أحمددي نجاد، والأخير أصدر في أغسطس 2007، قراراً جمهورياً يقضي بضرورة "تفريس" الحياة الثقافية والعلمية والأدبية، وسائر نواحي الحياة في إيران، وهذا التوجه بدوره يعصف بالهويات الأخرى وحقوقها الأساسية.

3- التمييز العرقي وحرمان الجماعات الفرعية من التعبير عن ذاتها

يواجه النظام الإيراني انتقادات دولية في كافة التقارير الدولية تتعلق بإنكار الحق في الاعتقاد أو ممارسة الدين أو المعتقد الذي يختاره الفرد وحق الجماعات العرقية في تلقي التعليم والكتابة والنشر بحرية بلغتهم الأم والاحتفال بفعاليتها الثقافية. التمييز على أساس العرق والدين واسع الانتشار في إيران، سواءً في القانون أو في الممارسة،

في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعلاوةً على ذلك يستجيب النظام للمطالب السلمية المتعلقة بمطالب الأقليات ومناشدات إلغاء التمييز من خلال المزيد من القمع والعنف، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة والإعدام⁽²⁰⁾.

واتساقاً مع هذا التوجه، يحظى الفرس بكل الحقوق المكفولة للمواطن الإيراني، بينما تعاني كل القوميات الأخرى والأقليات المغايرة من إهدار حقوقهم والتعسف ضدهم، ومحاولة هدم تراثهم وتقاليدهم التاريخية والهوياتية والقومية، وتصفية أي أثر ووجود لها؛ إذ لا تحصل تلك الأقليات القومية والدينية على حقوقها الأساسية. وتبعاً لإستراتيجية "تفريس" المجتمع الإيراني، ينظر النظام الحاكم في طهران إلى العرقيات الأخرى، ولا سيّما مع تموضعها الجغرافي حدودياً، بوصفها تهديداً جدياً للأمن القومي الإيراني، وهو ما بدا واضحاً في تنظيم بعض المؤتمرات الخارجية للقوميات الإيرانية، على غرار المؤتمر الذي عُقد في جنيف، في مارس 2015، وضم شخصيات معنية بحقوق الإنسان ونشطاء ينتمون للقوميات الإيرانية، إضافةً إلى المحامية الإيرانية الحائزة على جائزة نوبل شيرين عبادي، والمؤتمر الذي عقدته منظمة «الشعوب غير الممثلة في الأمم المتحدة» UNPO، في بروكسل، في يوليو 2015، الذي حضره ممثلون عن عرب الأحواز والأكراد والبلوش، والذين يرون أن إيران لا تمثلهم في المنظمات الدولية، خاصة في الأمم المتحدة⁽²¹⁾.

ومن ثمّ، تعتمد الدولة الإيرانية إلى التعامل مع الأقليات بصرامة شديدة، تتفاوت أشكالها وحدتها من حالة إلى أخرى. بيد أن النمط العام هو تأميم تطلعات أي أقلية نحو استشعار الهوية الخاصة بها أو التعبير عنها، فضلاً عما تتعرض له بعض الأقليات من اضطهاد أو إجراءات سلبية، تتعلق بممارسة الشعائر الدينية، أو التعامل بلغة معينة، أو المساواة في حقوق المواطنة الأساسية⁽²²⁾.

وتواجه النساء في إيران مجموعة من العوائق القانونية والاجتماعية، لا تقيد حياتهن فحسب، بل تقيد سبل عيشهن أيضاً، تُسهم بدورها في تحقيق نتائج اقتصادية غير متساوية بشكل صارخ. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن أكثر من 50% من خريجي الجامعات في إيران، فإن مشاركةهن في القوى العاملة لا تتجاوز 17%. ويُصنّف تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2015، الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، إيران بين الدول الخمس الأخيرة (141 من أصل 145) للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك المساواة في المشاركة الاقتصادية، وتحديداً تبلغ نسبة البطالة بين النساء ضعفي معدلات البطالة بين الرجال⁽²³⁾.

كما تواجه الأقليات الدينية التي تنتمي للمذهب الشيعي نفسه قمعاً من جانب النظام كال دراويش وبعض مقلدي التيارات الدينية الشيعية ذاتها كأناصر التيار الشيرازي الذين تظاهروا أمام بعض الممثلات الدبلوماسية الإيرانية في الكويت وبريطانيا والعراق اعتراضاً على اعتقال حسين الشيرازي في قم، ابن المرجع الديني السيد الصادق الشيرازي⁽²⁴⁾.

غير أن النظام الإيراني يمارس على آلياته التعسفية والقمعية دوراً تدميراً لهوية المكان الثقافية والمجتمعية والحضارية، ويعمد إلى تصفية الإقليم من مكوناته الهوياتية، كما ينشط في العديد من المناطق التي تحظى بغالبية غير فارسية؛ فيقوم بتغيير الحالة الديمغرافية، أو إفقارها ومنع نهوضها وتميئها الاقتصادية، ناهيك عن تهجير سكانها لمناطق سيطرة النظام⁽²⁵⁾.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تحوز منطقة بلوشستان التي تضم جنوب غرب باكستان، وجنوب غرب أفغانستان، وشرق إيران، أهمية إستراتيجية في إيران؛ فهي أكبر ثالث محافظة إيرانية، وتمتد من مضيق "باب السلام"، وصولاً إلى مدينة "كراتشي" في باكستان، ويقدر عدد سكان الإقليم بنحو 20 مليون نسمة، فضلاً عن 700 ألف بلوشي، إلا أنها تعاني منذ سيطرت إيران على الإقليم في العام 1928، في ظل هيمنة الاستعمار البريطاني، على العديد من الأزمات والتعقيدات؛ حيث قام النظام بالاستيلاء على الأراضي الزراعية وتمليكها لإيرانيين شيعة، ومنع الاحتفالات المحلية لسكان الإقليم، سواء الدينية أو القومية، ومنعهم من تداول لغتهم الخاصة، وتعمد النظام عدم دعمهم بأي خطط تنموية، ومحاربة التعليم الذي يظل قاصراً على فئات بعينها، ويخضع لشروط طائفية تنبذ غيرهم⁽²⁶⁾.

ويعكس واقع إقليم الأحواز تردي الواقع السياسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ نتيجة التهميش والتمييز العرقي، رغم أن هذا الإقليم يحمل خصوصية تاريخية وقومية وثقافية، فإن سياسات النظام في تعاطيها تجاه هذا الإقليم تجسد نمطاً له طبيعة تمييزية مع الأقليات القومية والدينية والإثنية؛ إذ عمد إلى تصفية وإهدار خصوصية الإقليم، عبر تغيير في سماته الجوهرية، وفرض حظر على تداول لغتهم في الجهات والمصالح الحكومية أو تعلمها في المدارس والجامعات، ومنعهم من تسمية أطفالهم بأسماء عربية، وكذلك عدم انتشار الزي العربي، و"تغيير أسماء المدن والقرى والأنهار التي لها أصول واشتقاقاً عربية؛ بهدف محو أي أثر للوجود العربي في هذه الجغرافيا"؛ مثل "المحمرة" التي تحولت إلى "خرمشهر" و"ميسان" حيث صارت تعرف بـ "دشت ازاكان". ويضاف إلى ذلك التمييز الوظيفي وعدم تعيينهم في هيئات

ومؤسّسات وجهات معينة. وكما توضح الأرقام الرسمية، الصادرة عن دائرة السجون الإيرانية، فإنه يقبع حوالي 24 ألف مواطن منهم في السجون الإيرانية، وبالتحديد في سجنَي كارون وسبيدار، في مدينة الأحواز⁽²⁷⁾.

4- تكريس الانقسام وإثارة المجتمع ضد الأقليات

ضمن الخطاب الموجه نحو الأقليات والجماعات المعارضة للنظام، يقوم النظام الإيراني، بإثارة وعي الشارع الإيراني ضد مطالب الأقليات، ونتيجة الهيمنة على وسائل الإعلام عادةً لا تلقى الاحتجاجات القومية تفهماً شعبياً من قبل الأغلبية، ودائماً ما يُنظر إليها على أنها مطالب فتوية، وهي ادّعاءات يروّج لها النظام الإيراني سياسياً ودينياً من خلال منابرهِ الدينية، ومؤسّساته المؤثرة على الرأي العام الداخلي.

وغالباً ما يكون التخوين والعمالة للخارج التهمة الجاهزة التي يرمي بها النظام المحتجّين والأقليات، وهذا بالضرورة يتيح للنظام تبرير استخدام القمع من جانب الأجهزة والميليشيات المؤدّجة التي تدين بالولاء المطلق للنظام، والمجهزة للتعامل مع مثل هذه الاحتجاجات، هذا القمع يجد له المسوغات الدينية والشرعية في ظل هذا النظام تحت دعوى الحفاظ على الدين والقيم الإسلامية للجمهورية.

وإلى جانب النمط التقليدي الأمني للتعامل مع كافة مظاهر الخروج على السلطة ومواجهة النظام من جانب المواطنين والأقليات والفئات المهمشة، هناك نموذج «الأمن الثقافي» الذي ابتكره النظام الإيراني، ومفاده توظيف عداوته الخارجية لتكريس قبضته على الداخل، وتحقيق النفاق شعبيّ حوله، وتخوين أيّ طرف معارض للنظام وسياساته، فضلاً عن فرض حصار ثقافيّ على المجتمع، ورقابة متشددة على كل ما من شأنه التأثير على الهوية الفارسية للبلاد بصفة عامة، ومن ثمّ يشدد النظام الإيراني قبضته على الإعلام التقليدي والحديث، ويحجب مواقع التواصل الاجتماعي⁽²⁸⁾.

5- الممارسات القمعية والحرمان من الحقوق الأساسية

تتعرض الأقليات العرقية إلى معاملة تمييزية واضحة؛ فعلى سبيل المثال يعاني العرب والأكراد والبلوش المعتقدين للمذهب السني أوضاعاً صعبة، فألى جانب كونهم أقليات عرقية تشعر بالتمييز والانتقاص في الحقوق، تتضاعف معاناتهم على أساس مذهبيّ لكونهم أقليات سنية؛ إذ على سبيل المثال: يقيم في طهران أكثر من 1,5 مليون مسلم سني، لكنهم لا يستطيعون إقامة مسجد يقيموا فيه شعائرهم⁽²⁹⁾.

ولا يتيح الدستور الإيراني لمعتقي المذهب السني من أيّ قومية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية؛ إذ إنّ حق الترشح مقتصر على معتقي المذهب الرسمي للبلاد، وهو

المذهب الجعفري الاثني عشري، وهذه المادة (12) من الدستور "تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير"⁽³⁰⁾.

وانسحب هذا التمييز على كافة المناصب؛ إذ حُرِّم أبناء هذا المذهب من تولي مهام قيادية في الجيش والحكومة وأجهزة السلطات المحلية، بما في ذلك أجهزة السلطات في الأقاليم التي يمثلون فيها أكثرية سكانية، وقد كانت قضية العضو الزرادشتي في المجلس البلدي لمدينة يزد، سبنتا نيكنام، واحدة من الشواهد على إهدار حقوق المواطنة حيث تم تعليق عضوية هذا النائب بعد أن طعن أحد المرشحين الأصوليين الخاسرين في الانتخابات في صحة عضويته وقدم شكوى لمحكمة العدالة الإدارية بحجة أنه غير مسلم ولا يحق له أن يمثل المسلمين⁽³¹⁾، وذلك قبل أن يعود المجلس في قراره ويعود النائب لاستئناف مهامه.

6- التهميش الاقتصادي وضعف الاهتمام التنموي

تاريخياً، يلعب البازار دوراً مهماً في تشكيل الواقع الاجتماعي والاقتصادي في إيران، إذ يمثل رجال الأعمال طبقةً قوية تتمتع بنفوذ وحظوة على المستوى الرسمي، واحترام وهيبة على المستوى الشعبي. وهناك أيضاً دورٌ اقتصاديٌّ واسع لرجال الدين، بما يملكونه من أرصدة مالية ومؤسَّسات اقتصادية واسعة النشاط، وترتبط الطبقتين بمصالح متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، وقد كان بينهما تحالفٌ تاريخيٌّ ممتد شكلت معه الطبقتين ملامح المجتمع والقوة الرئيسة الفاعلة فيه، وذلك تحت غطاءٍ دينيٍّ شيعي، خدم مصالح الفئتين وحافظ على بقائهما على قمة الهرم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانعكس هذا التحالف المالي الديني على بقية المجتمع وفئاته وطوائفه المختلفة، وعلى نمط تركيز الثروة على أُسُس مذهبية ومناطقية تخدم هاتين الطبقتين وانتماءاتهم الفارسية والشيعية على حد سواء⁽³²⁾.

ويتمتع أبناء المذهب الشيعي بوضع اقتصاديٍّ أفضل من غيرهم من أبناء المذاهب الأخرى، فضلاً عن المنتمين إلى العرق الفارسي، إذ يبدو الطريق مفتوحاً لهؤلاء لتقلد المراكز والمناصب المهمة في الوزارات والمؤسَّسات القومية والقوات المسلحة والشرطة والأجهزة السيادية، ولرجال الحرس الثوري ميزات إضافية، سواءً فيما يتعلق بالرواتب والمزايا الوظيفية، أو الاتصالات وشبكة العلاقات الشخصية فضلاً عن النفوذ المجتمعي على كافة المستويات، والطبيعة العقائدية للحرس تُعجل تقلد مناصبه العليا التي هي محصورة لهؤلاء الذين يدينون بولاية الفقيه من أبناء المذهب الإثني عشري. ويتجلى البعد الاقتصادي لأزمة المواطنة مع اتساع الدور الاقتصادي للحرس الثوري،

إذ يتم تركيز الثروة في يده وتسند إليه مهام تتعدى حدود دوره العسكري، ويرى بعضهم أن الدور المتعاظم لقوات الحرس الثوري في الاقتصاد تُعدّ تحالفاً دينياً اقتصادياً عسكرياً لتأمين النظام الطائفي القائم وحمايته في مواجهة موجات الغضب التي تتاب المجتمع بكافة مكوناته العرقية والمذهبية⁽³³⁾.

من المفارقات المهمة أن مناطق وجود الأقليات تُعدّ من المناطق الغنية بالموارد والثروات، مع هذا فإنها أفقر المناطق، وتعاني من سياسات تمييز اقتصادي وإهمال تموينيّ متعمد من جانب السلطة. ويمكن الإشارة إلى عدد من مظاهر التهميش والتمييز الاقتصادي تحدث عنها أستاذ إيراني في علم الاجتماع هو الدكتور سيف الله، إذ أشار إلى أن مناطق الأقليات تعاني من "نقص في المياه وسوء الظروف في بلاد واسعة من حيث الرقعة الجغرافية، والمركزية الشديدة في الإدارة السياسية، مع تجاهل مشاركة المجموعات العرقية، وتجاهل مطالب واحتياجات الفئات العرقية في أعقاب حركة التحديث، وغلبة السياسة العرقية لدى الجماعات العرقية، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات العرقية، وعدم المساواة في التنمية البشرية بين الجماعات العرقية، والتنمية غير المتوازنة وغير المتناسبة في مناطق الأقليات العرقية"⁽³⁴⁾.

كانت بعض خطط وخرائط المشروعات المائية تستهدف إضعاف الأقليات الإيرانية غير الفارسية، مع تجاهل تحقيق فوائد تنمية عادلة بين الأقاليم، ونتيجة لهذا التسييس أدت الخطط المائية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ الثورة إلى تفاقم أزمة المياه والإضرار بالنظام البيئي لإيران بشكل عام وتم تدمير النظام الأيكولوجي والنشاطات الزراعية في تلك المناطق؛ مما عزز من شعور الأقليات بالعزلة، وتعزيز رغبتها في الخروج عن سيطرة الدولة والانفصال⁽³⁵⁾.

على سبيل المثال، أسهمت مشروعات الحكومة إلى تحويل 1,1 مليار متر مكعب سنوياً من مياه إقليم الأحواز، وذلك باتجاه إقليم الوسط، أصفهان تحديداً، كما أدت سياسات مماثلة إلى جفاف نهر هامون في منطقة بلوشستان⁽³⁶⁾.

والواقع لم يكن تحويل مجاري الأنهار في الأحواز نتيجة دراسات علمية، ولكنه كان بسبب معالجات فنية غير رشيدة فضلاً عن أنها تعززت بقرارات سياسية لم تجد حرجاً من إحداث تغيير ديموغرافي واجتماعي يضر بالأقلية العربية ويخدم المناطق المركزية ذات الأغلبية الفارسية، ومع ظهور الآثار البيئية الكارثية بدأ المسؤولون الإيرانيون يشعرون بما جنته خمس حكومات متتالية ليس بحق إقليم الأحواز فحسب ولكن بحق مستقبل إيران مائياً ككل⁽³⁷⁾.

وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية فإن "الأقليات في إيران تخضع لقوانين وممارسات

تمييزية، بما في ذلك تقييد الوصول إلى المرافق الأساسية مثل الأراضي، والسكن، والمياه والصرف الصحي ومصادرة الممتلكات، والحرمان من الخدمات العامة والحق في العمل في القطاع العام وشبه العام كما في القطاع الخاص أحياناً بناءً على إجراءات انتقائية ذات طابع أيديولوجي معقد يتمحور حول المعتقد السياسي أو الديني والولاء للجمهورية الإسلامية بما في ذلك ولاية الفقيه التي تشكل أساساً للنظام السياسي“.

ويشير التقرير إلى أن التمييز يتخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحصول على فرص العمل، والسكن اللائق، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، وإنكار الحق في المشاركة على قدم المساواة في النشاطات الثقافية، ومثال على هذه الانتهاكات ما قامت به الدولة بين عامي 2004 و2006 من مصادرة لأكثر من 200,000 هكتار من الأراضي التي تقطنها أو تملكها الأقلية العربية أو أفراد منها بلا مشاورتهم أو إعطائهم بدلاً ملائماً - على خلفية مشاريع للدولة منها على سبيل المثال إنشاء مزارع لصب السكر وتربية الأسماك - بما يشير إلى وجود ما يشبه سياسة غير رسمية تهدف إلى نزع ملكية العرب لأراضيهم، وما يرقى إلى إخلاء قسري⁽³⁸⁾.

إن إيران دولة ريعية تمكن عائدات صادراتها النفطية التي تمثل رقماً كبيراً من ميزانية الدولة-النظام الحاكم من توزيع الثروة بصورة غير عادلة ووفق حسابات سياسية، فالنظام من خلال هذه الموارد يدعم سياساته ذات الطابع المذهبي والقومي، في حين يتغافل عن دفع عجلة التنمية بصورة متوازنة على مستوى التركيبة الاجتماعية وعلى المستوى الجغرافي، وهو ما يشعر مناطق الأقليات بأنها ليست بصورة أو أخرى شريكة في الثروة كما أنها مستبعدة من السلطة.

بجانب ذلك فإن طبيعة المشروع الداخلي والخارجي الذي يتبناه النظام لا يعول على الأقليات والمكونات المجتمعية كشريكة في القرار، بل إن النظام قد يمد علاقاته ويحسنها مع جماعات من خارج الدولة وينفق عليها من أموال الشعب الإيراني، في حين يترك مجتمعه يعاني من أزمات اقتصادية ومعيشية مركبة.

ثالثاً: تداعيات الأزمة وانعكاساتها

أدى تفاقم أزمة المواطنة في إيران إلى حالة ضعف انتابت الدولة الوطنية في إيران، ويمكن أن نلاحظ مظاهر ذلك فيما يأتي:

1- تنامي دعاوى الانفصال

لم تجد قطاعات شعبية واسعة ومن ضمنها الأقليات مع هذا التوغل المذهبي والديني وهيمنته على المجال العام أي مساحة للتعبير عن الذات، فلم تكن جزءاً من مشروع

الدولة ولم تكن تحظى بأيّ سياساتٍ للدمج في إطار الدولة الوطنية، وهو ما فاقم من غربتها وأزمته، وأظهر عنفها وتمردّها.

وأدّت النتيجة الحتمية لسلطوية الخطاب الثقافي وأحاديته، فضلاً عن التنمية غير المتوازنة وغير المتوازية والتهميش الاقتصادي، إلى شعور بالغين والظلم لدى قطاعات شعبية واسعة، كما أنّ قمع المطالب والاحتجاجات أدت إلى التحول نحو العنف السياسي، بل إلى مطالب واسعة من جانب الأقليات التي تستشعر التهميش والإقصاء بالانفصال عن الدولة، وظهور جماعات مسلحة تتبنى هذه المشاريع الانفصالية.

كما نشطت بعض الجماعات في الخارج للتعبير عن مطالب الانفصال، واتجهت نحو خلق رأي عام دوليٍّ ضد النظام الإيراني، مستغلةً علاقات إيران المتدهورة ولا سيّما مع الغرب، وقد حظيت بعض الجماعات المعبرة عن الأقليات بشعبية واسعة بين الأقلية التي تمثلها، على سبيل المثال «جماعة أنصار الفرقان»، وهي إحدى التنظيمات المعارضة للنظام الإيراني في بلوشستان؛ وهي الجماعة التي تكونت في نهايات العام 2013، عبر اندماج جماعتين حركة الأنصار وحزب الفرقان، التي تعود أصول جماعة أنصار الفرقان إلى منظمة جند الله، وكلاهما ينتمي لقومية البلوش السنة، ويتبنى ذات الرؤية في معارضة الحكومة الإيرانية؛ إذ يجري توصيف النظام في أدبياتهم بوصفه سلطة احتلال في هذا الإقليم، منذ ما يقرب من ثمانية عقود. وفي العام 2005، شهد الإقليم ما يعرف بانتفاضة الأحواز العرب، عبر سلسلة احتجاجات شعبية، نجم عنها اعتقالات وإعدامات لناشطين عرب. ويتمركز حزب الفرقان في منطقة سيستان بلوشستان، شرق إيران، وهي المنطقة التي تتشكل غالبيتها من السنة، وتقدر نسبتهم بنحو 95% من عدد السكان؛ لذا تقوم تلك الأقليات التي تهدر حقوقها سياسة النظام، على إثر شعورها بالعزلة وعدم المواطنة بتدشين حركات انفصالية، لاستعادة حقوقها، واسترداد هويتها في المواطنة الكاملة، والبحث عن استقلالها، والتحرر من قبضة النظام واستغلاله، وذلك عبر رفع السلاح في وجه الدولة⁽³⁹⁾. كما تتواجد في منطقة الأحواز، منظماتٌ حقوقية تركمانية، وكردية، بعضها يرفع شعارات دينية، وبعضها يرفع السلاح بحثاً عن الاستقلال، والبعض الآخر يتبنى قضايا العدل الاجتماعي في إطار دولة وطنية⁽⁴⁰⁾.

كما تتشط في منطقة كردستان إيران الحركات المسلحة المناهضة للنظام الإيراني، وأهمها: حزب الحياة الكردستاني المعارض، والحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، ووحدات شرق كردستان، التي ترفع راية العصيان في مواجهة تعسف وقمع الدولة، بل تتبنى مشروعاً انفصالياً في إطار حلم الدولة الكردية الكبرى⁽⁴¹⁾.

2- تصاعد الاحتجاج السياسي والاجتماعي

تشهد إيران عملية تعبئة اجتماعية واحتجاجات شعبية متواصلة منذ نهايات العام 2017، شملت العديد من المدن والمناطق⁽⁴²⁾، وقد شهدت العديد من المناطق التي يقطنها الأقليات الدينية والقومية، إذ تبرز فيها صنوف الاضطهاد والقمع المفرض للسيطرة عليها، كما تعاني بنيتها التحتية من الفقر والتهميش، وكما تصاعدت الاحتجاجات في المدن الكبرى، فقد شهدت المناطق الشمالية الغربية الأمر نفسه، وهي المناطق التي يقطنها عددٌ من الأقليات الإثنية، إذ تُعدّ عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق في إيران من الأسباب الأساسية خلف الطابع الجغرافي لحدّة التظاهرات وانتشارها، بيد أنّ المحفّزات المباشرة للاحتجاجات تبقى مرتبطة على الأرجح بالديناميات السياسية والأمنية في البلاد وداخل كل واحدة من المحافظات⁽⁴³⁾.

خلاصة

كانت نتائج بناء الدولة الوطنية الحديثة في إيران، منذ مطلع القرن العشرين وحتى اليوم، متواضعة إلى حد بعيد، فقد فشلت الدولة البهلوية في استكمال مشروعها الحدائي؛ كما عجزت عن إيجاد صيغة للتعايش بين الهويات المتنازعة، واتجهت لتبني مشروع علماني لفصل ماضي إيران عن حاضرها. إذ وقعت في الخطأ نفسه الجمهورية الإسلامية، عندما تبنت مشروعاً دينياً ثيوقراطياً استلهم أفكاره وأسسها من الخبرة الشيعية التاريخية. لقد حاول كلا النموذجين فرض هوية بعينها على المجتمع وعلى مكوناته، ورغم التناقض بين الطرح العلماني الذي تبناه نظام الشاه قبل الثورة، وبين الطرح الديني الذي تبناه النظام المنبثق عن نظرية ولاية الفقيه، غير أنّ كلاهما لم يصل لصيغة وطنية متفق عليها بين مختلف فئات المجتمع، فالمشروعين بخطابهما الثقافي وسياساتهما التنموية لم يجسدا سوى مشروع استبداد حقيقي أحدهما بوجه علماني، والآخر بوجه ديني، وما جمعهما في الحقيقة هو أنّهما لم يُسهما في تعزيز بنية الدولة من خلال الدمج بين مكوناتها، ولا تعزيز قيم المواطنة والتعايش، وبالتالي استمرار حالة الصراع الداخلي، على كافة المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما قاد في النهاية إلى حالة الضعف الراهنة التي تعاني منها الدولة في إيران، والتي تنذر في المستقبل باحتمال تفكك الدولة أو انهيارها مع أي منعطف تاريخي.

المراجع والمصادر

- (1) محمد مصطفى، نظريات الحكم والدولة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2015)، ص 190.
- (2) The United States Institute of Peace. Iran Minorities 2: Ethnic Diversity, (September 3, 2013), accessed on: 31 Dec 2019, <https://cutt.us/14LBu>.
- (3) مركز دراسات الأحواز، اليونسكو تناقش لأول مرة تعدد اللغات في إيران في اليوم العالمي للغة الأم، (22 فبراير 2014)، تاريخ الاطلاع: 2 يوليو 2019. <http://ksa.pm/nkq>
- (4) Scheherezade Faramarzi, *Iran's Sunnis Resist Extremism but for How Long?*, (Washington: South Asia Center, University of Pennsylvania, ISSUE BRIEF, April 2018), p 1.
- (5) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (طهران: مديرية الترجمة والنشر، 1997)، ماده 115.
- (6) رانيا مكرم، الاستيعاب القسري: الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع ملف الأقليات، مجلة رؤى مصرية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مايو 2016)، ص 17-18.
- (7) محمد السيد الصياد، أهل السنة في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (24 أبريل 2019)، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2SKnrhU>
- (8) الجزيرة نت، الثورة الإيرانية.. الطريق إلى "جمهورية ولاية الفقيه"، تاريخ الاطلاع: 2 يوليو 2019. <http://ksa.pm/nkr>
- (9) شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر، الجزيرة، (3 أكتوبر 2004)، تاريخ الاطلاع: 16 يناير 2019. <http://ksa.pm/nks>
- (10) أصغر شيرازي، السياسة والدولة في إيران، حميد سليمان الكعبي (ترجمة)، (العراق: دار المدى للطباعة والنشر، 2002)، ص 103.
- (11) Marvin Zonis, The Rule of the Clerics in the Islamic Republic of Iran, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, (Changing Patterns of Power in the Middle East , Vol. 482, Nov. 1985), pp 92-93.
- (12) الجزيرة، مجلس صيانة الدستور، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <http://ksa.pm/lhp>
- (13) Centre for Civilian Rights, Rights Denied: Violations against ethnic and religious minorities in Iran, report has been produced with the financial assistance of the European Union, (March 2018), accessed on: 6 Jul. 2019. <http://cutt.us/EsRQb>
- (14) *Ibed*, p 93.
- (15) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ماده 115.
- (16) المرجع السابق، المادة 12.
- (17) International Federation for Human Rights (FIDH), The Hidden Side of Iran: Discrimination against ethnic and religious, (October 2010), accessed on: 8 jul 2019. <http://cutt.us/7JiMq>
- (18) عبدالغني عماد، مرجع سبق ذكره ص 15-16.
- (19) علم صالح وجيمس ورال، بين دارا والخميني: استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، محمد العربي (ترجمة) مكتبة الإسكندرية، (2016)، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019. <http://bit.ly/2MstCGI>
- (20) *Ibed*.
- (21) مصطفى شفيق علام، خريطة الضعف الإيراني، موقع مجلة البيان، (20 سبتمبر 2017)، تاريخ الاطلاع: 5 يوليو 2019. <http://ksa.pm/nkv>
- (22) ريم عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

- (23) رزينا برکوا، «اين جمع مردانه است» تبعيض عليه زنان در بازار کار ايران، *برای سازمان دی‌ده بان حقوق بشر 2017*، می 25، 2017، <http://ksa.pm/nkw>
- (24) محمد السيد الصياد، النظام الإيراني والمرجعية الشيرازية.. القمع والتوظيف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 10 مارس 2018، <http://ksa.pm/nkn>
- (25) كريم شفيق، لماذا تعتبر قومية البلوش إيران سلطة احتلال؟، (13 ديسمبر 2018)، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2Yv1qEW>
- (26) عباس الكعبي، سياسة القمع الإيراني تتواصل بحق أبناء بلوشستان، العرب، 29 فبراير 2014، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2YCVVbC>
- (27) كريم شفيق، بهذه الأساليب تسعى إيران إلى طمس الملامح العربية في إقليم الأحواز، موقع حفريات، (11 أكتوبر 2018)، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2Zi69er>
- (28) رانيا مكرم، طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران، *مجلة الدراسات الإيرانية*، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد 6، مارس 2018)، ص 45-46.
- (29) علي الذهب، التركيبة الإثنية في إيران: الخليط القابل للانفجار، البيان، (27 أبريل 2017)، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/lhf>
- (30) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ماده 12.
- (31) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، “مينو خالقي” و “سبنتا نيكنام”.. قضيتان تكشفان ازدواجية “مجمع التشخيص”، (29 يوليو 2018)، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/lhg>
- (32) مصطفى شفيق علام، خريطة الضعف الإيراني، طريق الإسلام، (1 أكتوبر 2017)، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/lhh>
- (33) المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني، (أكتوبر 2015)، تاريخ الاطلاع: 9 يوليو 2019، <http://cutt.us/tewlr>
- (34) كامران شهنساري، القوميات في إيران والحقوق السياسية (1)، الجزيرة نت، (9 يونيو 2013)، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2MoHxx4>
- (35) بررسی تأثیر سیاست‌های هاشمی رفسنجانی بر مردم عرب احواز، جنبش ملي دموکراتیک عرب الاحواز، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/nkx>
- (36) كريم عبدیان بني سعيد، أزمات المياه والبيئة والتصحر في إيران، الشرق الأوسط، 02 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/nky>
- (37) دويچه وله، پنج دولت در فاجعه سد گتوند مسئول هستند، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/nkz>
- (38) يوسف عزيزي، التمييز ضد الأقليات في إيران، منظمة العفو الدولية، *المجلة الإلكترونية*، العدد 19، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس 2019، <http://ksa.pm/lhi>
- (39) عباس الكعبي، سياسة القمع الإيراني تتواصل بحق أبناء بلوشستان، العرب، 29 فبراير 2014، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2YCVVbC>
- (40) كريم شفيق، لماذا تعتبر قومية البلوش إيران سلطة احتلال، مرجع سبق ذكره.
- (41) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، المعارضة الكردية المسلحة في إيران.. أبعاد التصعيد ودوافعه، (25 يوليو 2018)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2019، <http://ksa.pm/lk8>
- (42) محمود حمدي أبو القاسم، *الاحتجاجات الفتوية والتعبئة الاجتماعية في إيران*، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 55-65.
- (43) تامر بدوي، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وراء الاحتجاجات، معهد كارنيجي، (9 يناير 2018)، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2019، <http://bit.ly/2Kf4bFp>